

كلمة البروفسور سليم دكاش اليسوعي، رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت، في إطلاق شهادة الماستر في "حقوق الإنسان"، في معهد العلوم السياسية، في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2017، في الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر، في مدرج غولبنكيان (حرم العلوم الاجتماعية).

1. أود أن أستهل كلمتي بتوجهي الشكر إلى الوزير مروان حماده الذي لم يتردد في رعاية إطلاق هذا الماستر المميز، وإلى السيدة كريستينا لاسن، سفيرة الاتحاد الأوروبي، على حضورها الناشف واللطيف ودعمها للتربية كعمل قائم من أجل التغيير الاجتماعي. أشكركم جميعاً أنت وأنتن الحاضرين هنا اليوم والذين جئتم بأعداد كبيرة للتعبير عن تضامنكم مع إطلاق برنامج الماستر العربي هذا في الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعونا نقر أن هذا الماستر له معنى إجتماعي وسياسي. أوجه شكري أيضاً إلى مديرة معهد العلوم السياسية وفيقها للحماس الذي تم فيه إعداد هذا العمل الأكاديمي، كما أشكر طلاب وطالبات الماستر القادمين من أوطان عدّة ليشهدوا أن حقوق الإنسان والديمقراطية لا حدود لها ولا عرق ولا ثقافة ولا لون. إن الديمقراطية وحقوق الرجل والمرأة هي قيم المجتمع البشري بأسره من دون تمييز.

2. إذا كانت جامعة القديس يوسف قد اختارت إعتماد هذا الماستر من قبل معهد العلوم السياسية، فهذا ليس لإضافة شهادة ماستر إلى عشرات شهادات الماستر في العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية والإجتماعية الموجودة مسبقاً في جامعتنا. لقد اعتمدنا هذا الماستر لأنّه بكل بساطة يتّبّع تماماً مع شرعة جامعتنا التي جعلت من حقوق الرجل والمرأة هدفاً للتعليم والنضال وبالتالي يضفي قيمة إضافية أكademie وقانونية وإجتماعية لمجتمعنا. لهذا السبب، وعلى الرغم من بعض التردد، أعطي الضوء الأخضر ليصبح جزءاً لا يتجزأ من برامجنا. فكيف لا نساهم في تدريس هذا الماستر وتوريثه هنا في بيروت بالذات، بيروت أم الشرائع، بيروت إحدى المواقع الأولى على شرعة حقوق الإنسان، بيروت التي تريد أن تواصل بث إشعاع علمها وروحها، روح الكفاح من أجل حقوق الإنسان المنتهكة في منطقتنا، على الرغم من الخلافات بين السياسيين. لا أستطيع التغاضي عن الطابع الذي تتحمّله منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل إدارة هذا الماستر، ففي ما يتعلق بهذا الأمر، ستواصل بيروت وجامعتنا العمل من أجل الوحدة الإجتماعية والثقافية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط هذه، وحدة قائمة على الاحترام المتبادل بين الناس، والرغبة في التنمية الاقتصادية المتوازنة لأوطانها، والسيطرة على الفساد والسعى إلى سلام حقيقي، سلام الأشخاص المقدامين كشرط التقدم في كل المجالات.

3. هذا التكثير الأخير يؤكد لنا أنه لا سلام دائم بدون الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن المستحيل العيش بسلام إذا لم يتم ضمان حقوق الإنسان وكرامته، وإذا لم يكن التضامن قائماً بين أفراد مجتمعه، وإذا كان القرار لا ينبع عن إرادة وطنية وإذا لم يكن متوجّلاً في عمليات تشاركية وفعالة، تدعمها إدارة جيدة. في الواقع، هناك لحظات مميزة في تاريخ المجتمعات حيث تقوى الحاجة إلى التغيير والعمل. في هذه اللحظات يصبح العلم والتعليم أساسيين.

4. ما كان بالإمكان لهذا الماستر أن يبصر النور من دون دعم الإتحاد الأوروبي الذي يجعل من حقوق الإنسان، وعن قناعة، إحدى الأدوات الرئيسية لسياسته الداخلية والخارجية، والذي يدعم مركزاً أوروبياً لحقوق الإنسان والديمقراطية في البندقية منذ 20 عاماً. هذا المركز هو قاعدة أولية لسبع شهادات ماستر إقليمية نحن جزء منها. وتمثل رؤية هذا المشروع في التعاون الشامل، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرة الأكاديمية الإقليمية.

وعلى المستوى اللبناني، كما على المستوى العربي، الافتقار إلى حقوق الإنسان ودينامية التغيير التي نراها في مجتمعاتنا ينتجان طلبًا متزايدًا على تنشئة كوادر مؤهلة وتتمتع بالجودة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو طلب يأخذ في الاعتبار البحث والعلوم والمحيط الدولي، وخاصةً احتياجات المجتمعات التي تشهد متغيرات مستمرة.

5. يرتبط هذا الماستر بطموح التعاون المشترك بين الدول العربية وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضًا بإرادة المساهمة في نهوض الحقوق الأساسية لمواطني الدول العربية، بما في ذلك القيم الديمقراطية والمواطنة، والإدارة الجيدة، وحرية التعبير، وحقوق المرأة والطفل، والكرامة، والمساواة، واحترام الإنسان. وهو يندرج في صميم مهمة جامعة القديس يوسف في خدمة الإنسان ووحدته.

بهذه الروح نرحب بـماستر "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وبعد ثلث سنوات في المركز الأوروبي المشترك بين الجامعات لحقوق الإنسان وفي جامعة كافوسكاري Ca'Foscari في البندقية، ترسّخ هذا الماستر في محظوظه الطبيعي، أي في قلب العالم العربي. هذا الماستر هو نتيجة شراكة وتعاون نفخر بهما وسوف نطورهما. إنّه نتيجة إرادة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي والمركز الأوروبي المشترك بين الجامعات لحقوق الإنسان، وجامعة بيرزيت وجامعة قرطاج، وجامعة الرياط، والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان وقريباً جامعة القاهرة، وجامعة الأردن، جامعة جنوب الدانمرك. إنّها رغبةٌ في البناء وفي جعل التربية على الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان أدلةً لرؤية مستقبلية مسبقة.